فوق الطاولة

هني الحمدان

التضخم.. وتضخم الأزمات!

من البدهي أن تترك الأحداث والنزاعات وتداعياتها آثاراً على عجلة النمو الاقتصادي في اقتصادات الدول العظمى، وتتأثر الاقتصادات الناشئة والضعيفة بطبيعة الحال تلقائياً بحالة الوهن أو رشح الاقتصادات الكبرى.

فالمتابع اليوم للتطورات الاقتصادية والمالية الحاصلة في العالم بصورة عامة، والتركيز بصفة خاصة على أبرز المؤشرات الأساسية «النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، وعجوزات المالية، ومعدلات الفائدة في بعض الدول» يلحظ أنها تتجه نحو منطقة تقاطع أو تصادم في الأفق المستقبلي، توكدها تأثرات واضحة مع بطء لتراجع معدلات النمو مقارنة بتوقعات المستثمرين والأسواق وقبلها البنوك المركزية التي تتحكم ببعض الاقتصادات ومؤشراتها التشغيلية، وخاصة الأخيرة التي اجتمعت أغلب تقديراتها حول ما سمته الهبوط السلس للاقتصاد، متجاوزاً بغموضه حدود تفسير البعض بتمتع النمو الاقتصادي بمرونة أكبر من السابق، ويزيد المسألة تعقيداً أكبر التماسك الكبير الذي أظهرته أسواق العمل، عبر زيادة الوظائف بأعلى من التوقعات من جانب، واستقرار معدل البطالة عند أدنى مستوياته التاريخية «الولايات المتحدة» نموذجاً.

من جانب آخر، وفي الوقت الذي اتخذت فيه البنوك الرئيسية إجراءات أخرى وصفت بأنها أوسع وأسرع خطوات تاريخية تتعلق برفع معدل الفائدة وتشديد السياسات النقدية، بهدف كبح جماح التضخم الأكبر خلال أكثر من أربعة عقود مضت، إلا أن نتائج كل التدخلات حسب المؤشرات الاقتصادية لم تأت بأي نجاحات.. فقد أظهر التضخم مناعة أكبر مما توقعته البنوك المركزية والأسواق العالمية، فالكل بات يعاني من عبء التضخم وعدم المقدرة على مجابهته، واتخذ مساراً تصاعدياً في بعض الدول وصار كابوساً مقلقاً لدى البلدان وعائقاً خطراً يحد من كل تحركات الإنتاج والنمو وعلى كل مرفق.. وظل التضخم الذي يعبر عن مؤشر أسعار المستهلك الأساس والمسبب للتقلبات السعرية الخطرة في ظل سيطرة مخاوف عدة من دول علاقة اقتصادياً أن تبقى حالة كهذه مسيطرة.. فكيف ستكون التداعيات على اقتصادات منطقتنا؟

من يدعي أنه بمقدور أي اقتصاد أن يعيد نشاطه أو نموه بعيداً عن أي حالة اضطراب يكون مخطئاً، فالاقتصادات تتأثر ببعضها وبالمؤشرات العاصفة، وفي حالة الأزمات المالية والحروب تتسع الهوة وتصبح المعالجات مرهقة ومكلفة.

وهناك آراء تقول: إن الأزمات المالية ستبقى ويخشى من أن تتوسع أكثر، أي إن التضخم سيظل جاثما على رئات اقتصادات البلدان الضعيفة سنوات طويلة.. ناهيك عن حالة الاتساع المستمر لحالة الاضطرابات والصراعات الجيوسياسية في العديد من أنحاء العالم، التي زادت أخيراً بارتفاع حدتها في منطقة الشرق الأوسط.

إن من يراقب التطورات والأحداث المتتالية التي شهدها العالم بشكل عام، والاقتصاد العالمي كأحد أهم مجالاتها خلال العقد الزمني الأخير، بكل ما شهده من تطورات وأحداث تاريخية مفصلية وغير مسبوقة، وما أفضت إليه تأثيراتها المتتالية فيما بعدها من تطورات، سيتأكد لديه أن العقد المقبل من عمر البشرية والعالم سيكون على مواعيد تاريخية وتطورات غير مسبوقة، يزيد من عمقها وتأثيراتها في حياة العالم المعاصر في المستقبل القريب قبل أن يكون بعيداً، ما يشهده العالم من تطورات عملاقة ومتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي والحروب السيبرانية، التي بدأت تضع بصماتها بسرعة كبيرة جداً، وأصبحت تتدخل في تحديد أنماط الحياة والإنتاج واتخاذ القرار على المستويات كلها، بصورة باتت في حكم المؤكد أن العالم بأسره سيتجه -في ظل العوامل والمتغيرات الراهنة- وتحت تأثيراتها الواسعة والعميقة جداً، نحو مستقبل منفصل بدرجة كبيرة عن الماضي أولاً، وثانياً نحو تشكل عوالم متفاوتة ومتمايزة بدرجة كبيرة على مستويات الحياة والحضارة والمدنية كلها.

تغيرات حادة ومؤلمة لا شك، وتأثر بها الاقتصاد دون غيره، وإذا استمرت الأحداث والحروب فالمفرزات ستتوغل أكثر وأكثر، وتصبح فاتورة العلاج الحكومي مرهقة وقد لا تقدر على حملها، وخاصة بعد ما جاء مشروع ميزانية العام المقبل تقشفي بامتياز.. فلا أحد يستطيع تقديم فهم ما ستقوم به الحكومة من معالجات.. وإذا فرضنا حسناً فإن فرص النجاح ضئيلة وغير مشجعة!

١٨٢ مليار ليرة قرض لشراء الأقطان من الفلاحين واعتبار المساحات المزروعة بمادة القطن في المناطق الآمنة مرخصة

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارتي المالية والصناعة بمنح المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان قرضاً مالياً قدره ١٨٢ مليار ليرة لتسديد قيمة الأقطان المتوقع استلامها من الفلاحين في المناطق الآمنة لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ودفع أجور نقلها.

يذكر أن اللجنة الاقتصادية كانت قد حددت سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم ٢٠٢٣ بمبلغ قدره ١٠ آلاف ليرة واصلاً أرض محالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

كما وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة باعتبار كامل المساحات المزروعة بمادة القطن مساحات مرخصة في المناطق الآمنة.

«النفط» و«هيئة الطاقة الذرية» تبحثان التلوث البيئي وطرق المعالجة في حقول الوزارة

وزير النفط: نطور الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة وفقاً للمعايير العالمية المعتمدة

دحدل لـ«الوطن»: لدى الهيئة طرق معتمدة وتكنولوجية خاصة لمعالجة التلوث

رامز محفوظ

أكد وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور خلال الفعالية التي أقيمت أمس في مبنى الوزارة بالتعاون مع هيئة الطاقة الذرية السورية بمناسبة اليوم الوطني السوري للبيئة أنه من خلال هذه المناسبة يتجدد الالتزام الوطني والأخلاقي تجاه بيئتنا ومواردنا البيئية، والعزم على استثمار الثروات الطبيعية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، وبصون الموارد ويطورها.

وأشار الوزير قدور إلى أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والجمعيات الأهلية المعنية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، لافتاً إلى أن وزارة النفط تعمل على التطوير المستمر للإجراءات المتعلقة بحماية البيئة والسلامة والصحة المهنية وفقاً للمعايير العالمية المعتمدة.

بدوره قدم رئيس مجلس إدارة شركة دير الزور للنفط عادل دحدل وصفاً لواقع التلوث البيئي في حقول وزارة النفط الناتج عن الاعتداءات الإرهابية على حقول الشركات النفطية، موضحاً أن التلوث يشمل التلوث النفطي وتلوث بالمياه المرافقة وتأثيره في عناصر البيئة الثلاثة التربة والهواء والماء وأن شركات وزارة النفط كانت قبل الحرب الإرهابية تطبق أعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين رئيس مجلس إدارة شركة دير الزور للنفط أنه تم التطرق خلال الفعالية إلى واقع التلوث البيئي في حقول النفط نتيجة الاعتداءات الإرهابية التي طالت المنشآت النفطية خلال الفترة الماضية وطرق معالجة هذا التلوث مستقبلاً، كما تم التطرق إلى واقع التلوث وماهيته ودراسة الطرق الممكن الاعتماد عليها مستقبلاً لمعالجة والتخفيف من آثار التلوث الحاصل في حقول النفط.

وعن طرق المعالجة المتبعة للتخفيف من آثار التلوث أوضح دحدل أن هناك طرقاً معتمدة كانت تستخدم سابقاً للتخفيف من آثار التلوث، مشيراً إلى أنه في حال حصول تسربات نفطية إلى التربة أثناء العمل على سبيل المثال يتم تغطيتها أو تلوثاً بالمياه وبناء على ذلك هناك مختصون في هيئة الطاقة الذرية يقومون بتحديد طريقة المعالجة وممكن أن تكون المعالجة من خلال استخلاص النفط من التربة الملوثة والاستفادة منه وعودته للعملية الإنتاجية.

وعن نسبة التلوث الحاصلة في حقول النفط بين دحدل بأنه لا أحجام ومساحات محددة للتلوث وتحديد هذه النسبة يحتاج إلى وقت وتدقيق ومراجعة ثم تحدد المساحات والحجوم الملوثة، لافتاً إلى أنه عملياً هناك تصور من هيئة الطاقة الذرية وطرق معتمدة وتكنولوجية خاصة بها لمعالجة التلوث.

من جهته تحدث رئيس قسم الوقاية والأمان في هيئة الطاقة الذرية السورية الدكتور سعيد المصري عن الطرائق المعتمدة والخيارات المتاحة لمعالجة المناطق الملوثة والتخلص الآمن من النفايات المتراكمة والحاوية على المواد المشعة الطبيعية.

في ختام الفعالية تم الخروج بتوصيات حول ضرورة الكشف على المحطات والآبار وأخذ الإجراءات والعمليات المناسبة لتأمين المحطة والآبار بشكل آمن وإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح وفق دراسة لتقييم المخاطر وإصلاح كل نقاط التسرب على خطوط التصدير وكذلك خطوط الآبار وفق الأولوية وتحديد مساحات التلوث والكميات وفق نوع التلوث والمسح الإشعاعي الأولي من هيئة الطاقة الذرية السورية لكل المواقع ووضع خطة لمعالجة التلوث وفق أهمية الموقع وقربه من النشاط البشري والحيواني وإطلاق حملة توعية بيئية على مستوى المحافظات من خلال مديريات البيئة المعنية.

«الزراعة» تناقش مع «الآغا خان» أولويات تنفيذ المشروعات

قطنا: التركيز على المناطق الريفية الأكثر احتياجاً والانتقال من الإغاثة إلى التنمية

• معاون الوزير لـ«الوطن»: مشروعات زراعية تنموية سترى النور قبل نهاية العام الجاري

• ممثل الآغا خان: مشروع إستراتيجي متكامل لدعم الثروة الحيوانية في سورية

هناء غانم

دعماً للتعاون والتنسيق المستمر بين وزارة الزراعة وشبكة الآغا خان للتنمية ومناقشة المشروعات والاحتياجات وتحديد الأولويات، أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس ممثل الشبكة في سورية غضفان عجوب والفنيين والمتخصصين في الشبكة والوزارة على دور المنظمة في تطوير المجتمعات المحلية في عدد من المحافظات من خلال تقديم المشروعات المتنوعة وتنفيذها بدقة وجودة عالية وفق سلوك وممارسات تتناسب مع طبيعة كل منطقة مستهدفة، لافتاً إلى تعدد مجالات التعاون التي تتعلق بالتنمية الريفية في مجال الزراعة والري وتشجيع الفلاحين على الاستثمار الزراعي ونشاطات أخرى تتعلق بمشروعات مولدة للدخل ساهمت في تحقيق الاستقرار المجتمعي في عدة مناطق من الريف السوري.

وشدد الوزير على أهمية التنسيق الدائم مع الوزارة لتنظيم العمل وتحديد الاحتياجات ومعايير الاستهداف ووضع الخطط لتنفيذ المشروعات وإدارتها بما يحقق التشاركية الكاملة ويضمن نجاحها واستدامتها، مشيراً إلى ضرورة مراقبة المشروعات المنفذة وأدائها وصيانتها بشكل دائم بما يضمن استمراريتها في تقديم الخدمات للفلاحين وخاصة مشروعات الري.

وحث الوزير على التركيز على المناطق الريفية الأكثر احتياجاً والانتقال من الإغاثة إلى التنمية وخاصة الشرائح المجتمعية العائدة حديثاً أو المناطق المتدهورة لمساعدتها على الاستقرار من خلال تنفيذ المشروعات المقترحة.

من جهته بين عجوب أن الاجتماع هدفه عرض عدد من المشروعات التي ستبدأ المنظمة بتنفيذها بالتعاون مع الوزارة ومناقشة الأولويات ورؤية الفنيين من الطرفين في مكونات كل مشروع وآليات التنفيذ.

وتم خلال الاجتماع استعراض مشروع «تعزيز المرونة المناخية والاقتصادية عبر دعم الثروة الحيوانية في سورية» الذي ستنفذه الشبكة بالتعاون مع وزارة الزراعة ويهدف إلى زيادة القدرة والمرونة لدى المزارعين والمربين على مواجهة أزمة الغذاء والمناخ من خلال بناء القدرات وتعزيز أنظمة إنتاج الأعلاف المكثفة والبديلة، ويستهدف المجتمعات المحلية في المناطق الزراعية والرعوية في محافظات حمص وحماة وحلب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون وزير الزراعة الدكتور فايز المقداد أن القطاع الزراعي يعتبر من أولويات عمل الحكومة والوزارة لجهة تنفيذ المشروعات الزراعية مع المؤسسات الدولية والانتقال من الشكل الإغاثي إلى الشكل التنموي، موضحاً أن بعض هذه المشروعات سوف ترى النور قريباً أي قبل نهاية العام حيث يتم العمل فيها مباشرة لاسيما الحراج وزراعة النباتات الرعوية إضافة إلى عدد من المشروعات الإستراتيجية ذات التنمية الشاملة.

ولفت المقداد إلى أن الهدف من الاجتماع هو تأطير العمل والتعاون مع مؤسسة الآغا خان التي تعمل في سورية منذ ٢٥ عاماً ولها العديد من المساهمات في جميع القطاعات وليس في الزراعة فقط وأضاف المقداد: إن التعاون مع المنظمات وفق التوجهات سابقاً كان للأنشطة الإغاثية أما اليوم فالوضع أفضل وبدأ الانطلاق إلى المشروعات والأنشطة التنموية بالتوافق مع المنظمة، موضحاً أن هناك مشروعات سوف ترى النور قريباً لاسيما في المجال التنموي ومن هذه المشروعات مشروع حماية الحراج وزيادة المساحات المزروعة بالمساحات الحراجية والغابات إضافة إلى إعادة تأهيل الأغطية النباتية في البادية وفي منطقة الاستقرار الرابعة من خلال بعض الأنشطة الأخرى وزراعات النباتات الرعوية والاستفادة من الأعلاف المنتجة إضافة إلى وجود مشروع إستراتيجي متكامل لدعم الثروة الحيوانية في سورية يتضمن كل الدراسات عن الثروة الحيوانية إضافة إلى غيرها من الأنشطة لبناء القدرات والتدريب على طرق التربية السليمة وزراعة الأعلاف والانطلاق منها لتشكيل مجموعات من المربين والمزارعين للاستفادة من الأعلاف المنتجة، مشيراً إلى أن جميع الأنشطة التي يتم التعاون فيها مع منظمة الآغا خان أو غيرها من المنظمات الدولية تنبع من أولويات عمل ملتقى القطاع الزراعي الذي وضعته الوزارة ضمن إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي التي أقرت بالمؤتمر الزراعي الذي أطلق عام ٢٠٢١ وكانت أهم محاوره صيانة الموارد الطبيعية وسلامتها للإنتاج النباتي والحيواني والاقتصاد والتسويق والتنمية الريفية وغيرها من الخدمات.

حول ما أثير عن استيراد الموز اللبناني

وزارة الاقتصاد: كميات الموز المنتجة محلياً قليلة ولا تغطي حاجة السوق المحلية

الوطن

تكثر التساؤلات حول مدى كفاية المحاصيل المحلية من الزراعات الاستوائية كالموز مثلاً، الذي اعتمدت الكثير من الأسر زراعته مؤخراً في الساحل السوري، مع وضع الكثير من إشارات الاستفهام حول سبب استيراده من لبنان لفترة معينة من العام، وانقطاعه من الأسواق في بقية أشهر العام ليحل مكانه الموز الصومالي المهرّب الذي يباع بأسعار مرتفعة من دون محاسبة الباعة على وجود مادة مهربة معروضة بشكل فاضح في الأسواق وعلى البسطات.

وحول كل هذه التساؤلات، أكدت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في بيان زودت «الوطن» بنسخة منه أن الزراعات الاستوائية في سورية ما تزال في بداياتها ولم تُدرج في الخطة الإنتاجية الزراعية، وبالتالي فإن كميات الإنتاج المحلية من مادة الموز تعتبر قليلة ولا تغطي أبداً حاجة السوق المحلية، مشيرة إلى أن تسويق مادة الموز لا يؤثر في تسويق مواسم أخرى في السوق نوعياً ولا سعرياً، وبالتالي لا يمكن الدخول ضمن اعتبارات المقارنات السعرية ولاسيما مع اختلاف الفوائد الغذائية لكل صنف من أصناف الفواكه المنتجة محلياً أو المستوردة.

وأشارت الوزارة في البيان إلى أنه لا يسمح باستيراد مادة الموز من منشأ أجنبي، فالقرار السنوي يقتصر على السماح باستيراد المادة من منشأ لبناني لاعتبارات تتعلق بالميزة التفضيلية للسعر قياساً بالمنشأ الأجنبي، وبكميات تتوافق مع الحاجة التقديرية للسوق المحلية وخلال فترة زمنية محددة، مبيّنة أن إجراء عمليات المقايضة لمحاصيل زراعية أو مواد مختلفة بين الدول يخضع لاعتبارات متعددة وتشكل حاجة كل طرف للمادة موضوع المقايضة الأساس في إبرام عمليات كهذه.

وفي السياق، اعتبرت الوزارة أن قرارها الصادر في الشهر الماضي الذي سمح باستيراد المادة من لبنان، أدى إلى توفر المادة في السوق المحلية بأسعار مناسبة ومعقولة مع تحقيق عوائد للخزينة العامة من الرسوم الجمركية، والحيلولة دون دخول مادة الموز بأسعار مرتفعة، ما لذلك من آثار سلبية على سعر الصرف.

يذكر أن وزارة الاقتصاد أصدرت بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ تعليماتها القاضية بالسماح باستيراد كمية ٣٠ ألف طن من الموز اللبناني (حصراً)، وذلك تبعاً لآلية عمل تتيح توفير المادة في السوق المحلية باعتبارها مادة هامة لتغذية الأطفال وفق عادات الاستهلاك للمجتمع السوري، وضمن اشتراطات تضمن انسياب المادة تدريجياً في السوق من دون إحداث حالات احتكار، من خلال السماح بأن تكون كل موافقة استيراد تشمل ٥٠٠ طن فقط للمستورد الواحد وأن يتم استيراد الكمية الممنوحة بالموافقة خلال شهر من تاريخ منحها وإلا تعتبر ملغاة.